

بيان مفتوح للتوقيع

من أجل دعم نضالات الحركات الاجتماعية ومطالبها المشروعة
والتنديد بالقمع والتضييق الذي يطال المواطنين والمواطنات
والنشطاء السياسيين والنقابيين والحقوقيين والصحافيين والمحامين المتضامنين
معهم والمؤازرين لهم

يعيش المغرب، منذ أشهر عديدة، على وقع احتجاجات عارمة ومتزايدة، امتدت من الريف بالشمال الى زاكورة واميزر وتنغير وبني ملال واولماس وبوعرفة وتندراة واطاط الحاج وتاهلة وجراة وبالعديد من المناطق الأخرى، خرج فيها المواطنات والمواطنون للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي تحفظ لهم الحياة الكريمة وترفع عنهم التهميش والفقر والإقصاء والحكرة. ورغم مشروعية المطالب، وسلمية الاحتجاجات، فالدولة تعاملت معها في كثير من الأحيان بتجاهل ملفاتها المطلوبة وشيطنتها، وبالتدخلات العنيفة من أجل لجمها وزرع الخوف والترهيب في صفوف المشاركات والمشاركين فيها، عبر الاعتقالات والمتابعات والاستدعاءات والتضييق على المتضامنين والمتضامنين معها، ومحاولة التشويه وتوزيع الاتهامات الباطلة بخدمة أجنداث أو تلقي أموال خارجية أو بكونها حركات انفصالية.

ورغم الاعتراف العلني والرسمي للدولة، على مختلف مستوياتها، بالوضع الاقتصادية والاجتماعية الهشة في هذه المناطق، وإقرار مجمل التقارير الوطنية والدولية بالفوارق الصارخة بين المواطنين والمواطنات، وبين الجهات والمناطق، والتصنيف العالمي السيء للمغرب في العديد من المجالات وخاصة في التعليم والصحة وتدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وتجميد الأجور وتفشي العطالة وتخلي الدولة عن دعم المواد الأساسية، والعزلة التي تعيشها مناطق كثيرة بسبب غياب وتردي البنيات التحتية؛ إلا أن السلطات العمومية، وعضو الإنصات لمعاناة السكان، والعمل الجدي على إيجاد الحلول للمشاكل التي يتخبطون فيها جراء الاختلالات الناتجة عن السياسات المتبعة والفساد المستشري في كافة مفاصل الحياة، اختارت المقاربة الأمنية، وقامت بحملة اعتقالات سياسية لم يشهد لها المغرب مثيلا منذ سنوات، شملت المئات من الشباب المحتجين، وصادرت حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، وتعدى الأمر إلى شن حملة تضييق غير مسبوق على المحاميات والمحامين المؤازرين للمعتقلين وعائلاتهم، واستنطاق ومحكمة النشطاء السياسيين والنقابيين والحقوقيين والمدونين والصحافيين، كما عبروا عن تضامنهم مع احتجاجات المواطنين

ان منظمات المجتمع المدني الموقعة على هذا البيان، إذ تؤكد على دعمها لكل الحركات الاجتماعية السلمية ومطالبها المشروعة تطالب الدولة المغربية ب:

1. إطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية نشاطهم داخل مختلف الحركات الاجتماعية بالريف وزاكورة وبني ملال وتندراة وتنغير وغيرها، ووقف كل المتابعات والاستدعاءات، وإسقاط التهم والمتابعات عنهم؛
2. احترام الحق في التظاهر والاحتجاج السلميين، وضمان حرية الرأي والتعبير، وإطلاق سراح الصحفيين المعتقلين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم أو انتقادهم للدولة وسياساتها، وفقا للالتزامات المغرب الوطنية والدولية؛

3. الاستجابة لمطالب المواطنين والمواطنات، وتوفير شروط الحياة الكريمة لهم، عبر سن سياسات عمومية تراعي مطالبهم وحاجياتهم والتوزيع العادل للثروات، ووقف الاعتداء على مصادر عيشتهم وتحقيق استفادتهم من خيرات الوطن المنجمية والبحرية والفلاحية، وتمكينهم من حقهم في الشغل والسكن والتعليم والصحة والبيئة السليمة والتنمية المستدامة؛

كما تدعو المنظمات الموقعة على هذا البيان إلى توحيد الجهود، بين مختلف القوى الحية في البلاد وخارجها، من أجل الدفاع عن القضايا العادلة للشعب المغربي، ومطالبه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وحقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والثقافي، وبناء دولة الحق والقانون الضامنة لكافة حقوق الإنسان للجميع.